

العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة

مسعودي رشيدة*

Résumé :

Nous nous proposons dans cet article de traiter des éléments moteurs du développement, nous nous focaliserons notamment sur les facteurs qui permettent d'accéder à des sources de financement durables et stables, et ce dans le but de réaliser une croissance globale dans tous les secteurs. Pour cela, les pays en développement explorateurs des hydrocarbures doivent adopter une nouvelle stratégie, qui leur permettra de restructurer et diversifier leur ressources financières et développer ainsi le financement local (auto - financement) pour accéder à un développement global et équitable.

ملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول إلقاء الضوء على العوامل المساعدة والحركة للتنمية الشاملة، التي تسمح بالحصول على مصدر تمويل ثابت ودائم للحصول على نمو يشمل جميع القطاعات دون استثناء. ففي ظل البحث عن مصادر تمويل التنمية خارج قطاع المحروقات، ومن خلال محاولة الحصول على تنمية مستقلة وباعتبار الثروات الطبيعية سائرة نحو الزوال بسبب استنزافها ومن أجل الحفاظ عليه للأجيال القادمة وتحقيق تنمية شاملة وتوزيع عادل للثروة يجب على الدول التي تعتمد تصدير مواردها الطبيعية كممول وحيد وأساسي للتنمية أن تعتمد على إستراتيجية جديدة تمكنها من هيكلة اقتصادها وتنويع مصادر تمويلها والبحث عن بديل يمكن اعتماد عليه بدل قطاع المحروقات والتقليل من تبعيتها للخارج إذ عليها الاعتماد على الاستثمار في مواردها الذاتية والمحلية في تمويلها للتنمية وتحقيق أهدافها والقضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي.

* أستاذة محاضرة قسم ب، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية-جامعة الجزائر 3.

مقدمة:

تمثل التنمية الشاملة المستقلة التي تشمل جميع الميادين أحد أكبر التحديات التي تواجه دول العالم وليس ثمة شك فيه أن لتحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجهها، ولعل أهم تلك العوائق هو قصور مصادر التمويل ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية وخطط التنمية الشاملة وتعد مداخيل تصدير الثروات الطبيعية من أهم مصادر تمويلها (التنمية الشاملة) بل المحرك الأساسي فيها، وتتميز التنمية التي تعتمد كعامل أساسي على هذا النوع من التمويل بالهشاشة نظراً لاعتمادها على مصدر تمويل يتصف بالتذبذب وارتكازه على العرض والطلب العالمي.

وفي ظل البحث عن تنويع مصادر تمويل التنمية، باعتبار الثروات الطبيعية سائرة نحو الزوال ومن أجل الحفاظ عليها للأجيال القادمة وتحقيق تنمية شاملة وتوزيع عادل للثروة يصبح اليوم لزاماً على هذه الدول البحث عن طرق جديدة لتمويل الإنفاق العمومي وتمويل المشاريع التنموية والاعتماد على إستراتيجية جديدة تمكنها من هيكلتها اقتصادياً وتنويع مصادر تمويلها والبحث عن بديل يمكن اعتماد عليه تمكنها من تعويض النقص الذي سينجم عن الموارد الطبيعية الغير متجددة والتقليل من تبعيتها للخارج من خلال الاعتماد على الاستثمار في مصادرها الذاتية والمحلية في تمويلها للتنمية وتحقيق أهدافها والقضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي.

فما هي العوامل المساعدة والمحركة للتنمية المستقلة التي تسمح بالحصول على مصدر تمويل ثابت ودائم من أجل تنمية شاملة تشمل جميع القطاعات دون استثناء؟

تظهر أهمية الدراسة من أهمية التنمية في بناء المجتمعات ورقيهم فمجموع السياسات التي تتخذها الدولة تهدف إلى إحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه وهي بذلك تؤكد عملية الانتقال بالمجتمع من مرحلة لأخرى أكثر تقدماً؛ ومن كون التنمية الشاملة أصبحت اليوم مطلباً ومطمحاً شعبياً ملحا وعنصر ضغط خصوصا في الدول النامية؛ فكان لا بد من البحث عن أفضل المصادر المتاحة لتنويع الاقتصاد وتمويل التنمية.

أولاً: أثر العولمة على إستراتيجية التنمية الشاملة:

لم تعد العولمة مجرد فكرة، بل أصبحت حتمية مفروضة وعملية مستمرة تنمو وتتطور ولها تأثيراتها الكمية والكيفية في كافة المجالات فمفهوم العولمة يدعو في ظاهره إلى توحيد الأفكار والقيم وأنماط السلوك

وأساليب التفكير بين مختلف شعوب العالم كوسيلة لتوفير مساحة واسعة للفهم المتبادل. وفي ظلها تحول منظور التنمية من كونها عملية تقتصر على تحويل الأموال والخبرات ممن يملكونها إلى من لا يملكون، إلى مفهوم أرحب يشمل المجهود الإنساني بكامل نطاقه.¹

➤ أهداف التنمية الشاملة:

التنمية الشاملة هي تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقديمها بأقصى قدر مستطاع²، فهي ليست إجراءات عفوية وسياسات ارتجالية تتغير بتغيير الأنظمة والحكومات بل تتطلب وجود سلطة قادرة على إدارة العملية التنموية بكفاءة ضمن خطة محددة توزع خلالها الأدوار الهامة التي تؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخول والثروات؛ إن هذا الفهم لطبيعة العملية باعتبارها إدارية ومنظمة يزيل صفة التنمية عن تلك التجارب العفوية والفوضوية الارتجالية التي تفتقد للمنطلقات الصحيحة وعدم الوضوح.³

فالتنمية الشاملة تهدف إلى بناء اقتصاد وطني وتحقيق رفاهية المجتمع من خلال تحقيق جملة من الأهداف أهمها:⁴

- التخلص من كافة مظاهر الفقر العام والتخلف؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث تخفف معدلات البطالة والتضخم أو تقضي عليها إذا كان ذلك ممكنا؛
- توفير أساليب العيش الكريم بكل ظروفه وأبعاده والتي تشمل توفير فرص عمل متكافئة وعادلة وتوفير السلع والخدمات الملائمة للحياة الإنساني الأفضل دوما؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع؛
- تفعيل كافة الطاقات الوطنية واستغلالها بشكل يحقق النفع العام دون يتجاهل النفع الخاص؛
- التحرر العادل والمتوازن ضمن الهوية الوطنية لكل مجتمع ويشمل مفهوم التحرر القدرة على الاختيار واتخاذ القرار والتخلص من التبعية بكل أشكالها وأبعادها؛
- تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا وخارجيا ومواكبة الأفضل باستمرار.

➤ شروط تحقيق التنمية الشاملة:

ولتحقيق هذه الأهداف يجب توفير مجموعة من الشروط أهمها⁵:

- أن تكون التنمية شاملة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وأن تكون ديمقراطية؛
- أن تكون تنمية أصيلة بمعنى انطلاقها من واقع المجتمع؛
- أن تكون التنمية مقررة بشكل ذاتي؛
- أن تكون التنمية قائمة على الاعتماد الذاتي أو التعاون الأفقي بين الدول النامية أو التعاون الثلاثي بحيث تشارك فيها الدول المتقدمة؛
- أن تكون التنمية متكاملة ومخططة أن يكون تخطيط التنمية قائما على أساس مفهوم حقيقي وواقعي للحاجات الوطنية؛ أن تكون التنمية قائمة على أساس احترام البيئة الطبيعية و الثقافية؛

➤ تحديات التنمية الشاملة في ظل العولمة:

لقد رافق العولمة زيادة في حجم الاستثمار الترفيهي الذي عززت منه الآلة الإعلامية الهائلة للشركات الكبرى و تغير معه شكل التنمية في الدول حيث تحولت التنمية إلى الاعتماد على الاستثمارات الخارجية، أهملت فيها الكثير من الجوانب الاجتماعية والثقافية وتمثل التحديات التنمية في ظل النظام العالمي الجديد في:

- التحديات الثقافية: تتلخص أهم التحديات الثقافية التي انبثقت من العولمة، وكان لها تأثيراتها المتعددة في صياغة محددات جديدة للتنمية في:
- انكماش المكان: أصبحت نماذج التنمية واحدة، وفما كان يصلح في بلد ما قد يصلح في بلد آخر؛
- التفاوت الثقافي: يتركز الإعلام والمعلومات بشكل كبير في الدول الغربية المتقدمة، مما يؤدي إلى نشوء فجوة معلوماتية بين الشمال والجنوب؛
- تكنولوجيا الاتصال: ثقافة العولمة ليست ثقافة المكتوبة وإنما هي مزيج من انبهار الفضائيات و فيضان المعلومات في الانترنت ويؤثر هذا على التنمية من خلال سيادة أنماط الاستهلاكية على حساب التنمية؛
- انكماش الزماني: مادامت الاحتياجات والمشكلات تتشابه، فإن نماذج العمل التنموي تتقارب وتتماثل مما يؤثر على عمليات التنمية؛

- اختفاء الحدود : كون مفهوم العولمة بالمعنى الواسع هو إلغاء الحدود فالحدود الوطنية تفتت ليس فقط أمام التجارة و رأسمال والمعلومات بل أيضا أمام الأفكار والمعايير والأخلاقيات والثقافية .
- التحديات البيئية: تكمن العلاقة بين البيئة و التنمية في أن التنمية تعتبر في حد ذاتها وسيلة للارتقاء بمستوى الإنسان فالموارد الطبيعية والبشرية هي مدخلات التنمية ومخرجاتها في الوقت وبوجود تحديات جديدة للبيئة استوجب إيجاد مفهوم جديد للتنمية يجمع بين التنمية والبيئة الذي أطلق عليه إسم التنمية المستدامة وهي التنمية التي تلبى حاجيات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم .
- التحديات الاقتصادية: يعد النمو و تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول واقتصاديات القومية في الوحدة الأسواق المالية و في تعميق المبادلات التجارية من التحليلات المعبرة عن المحددات الاقتصادية والتي بدورها تعتبر إحدى محددات التنمية في عصر العولمة ومن أهم التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية على شكل ومضمون التنمية ما يلي:
- تقليص نسبة الأيدي العاملة نتيجة التخصصية آليات الإنتاج والمصانع والشركات الكبرى المصاحبة للإنتاج الاقتصادي و استثمار رأسمال الأجنبي في مجال التنمية؛
- ازدياد معدلات الفقر بدرجات متفاوتة وازدياد نسبة البطالة؛
- انخفاض أجور العاملين الوطنيين مقارنة بالأجانب ؛
- ظهور طبقات اجتماعية جديدة تؤثر على بنية المجتمع؛
- تغير عادات و نمط الاستهلاك الأفراد المجتمع الوطني.
- التحديات الاجتماعية: إن الدور الذي تلعبه العولمة الاجتماعية في تشكيل عمليات التنمية وضبطها لمحددات اجتماعية صارمة تؤثر بشكل أو بآخر على محتوى و مضمون العملية التنموية في البلدان النامية يمكن تلخيص هذه المحددات فيما يلي:
- الشخصية التنموية فتميل إلى التقليد و المحاكاة ،تعجز هذه الشخصية عن مجارات الثقافات المهمة أو يجب أن تركز جهود التنمية على بناء وتنمية شخصية التنموية بمقوماتها المختلفة والقادرة بوعي على التعامل مع التقنيات الحديثة؛
- تؤدي العولمة إلى إضعاف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التشتت والتفكك مما يضعف من المقومات الإيجابية للشخصية التنموية من ناحية وإضعاف المشاركة في صنع سياسات التنمية الفاعلة؛

- من أخطر تأثيرات التي تحدثها العولمة في أشكال التنمية، أنها تعمل على تعزيز قوى ليست مؤهلة غالباً لصنع سياسات التنمية وتعمل على توجيه هذه السياسات لصالح مصالحها الشخصية.

● التحديات السياسية: ترتبط المحددات السياسية للعولمة بالمحددات الاقتصادية أشد ارتباطاً بالعولمة السياسية هي المرحلة التالية للعولمة الاقتصادية، و تتمثل في تراجع أهمية الدولة وبروز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي، حيث يتم الانتقال الحر للقرارات والسياسات والتشريعات عبر المجتمعات و القارات، بأقل قدر من القيود والضوابط، كما أن سياسات التنمية في المجتمعات المختلفة تتأثر بالقرارات السياسية هذه ومن ثم فقط يتأثر شكل التنمية ومضمونها بقرارات سياسية ليست نابعة من المجتمع الذي تمارس فيه هذه السياسات. بمعنى آخر تحديد مجالات التنمية التي تحددها سياسات العولمة تفرضها على الدول الأقل نمواً وتقدماً أو ما يعرف بالتنمية المشروطة.

ثانياً: متطلبات للتنمية الشاملة:

ينظر إلى التنمية على أنها عمليات تغيير شاملة وهادفة، وضرورة لاستقلال الأمم ورفيهم فيه. لم الحضارة لهذا ولكي تتحقق التنمية يجب أن توفر حكومات الدول بعض المتطلبات التي ترافق تحقيقها تتمثل في:

الاعتماد على الذات:

تتحقق التنمية الشاملة اليوم من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية دون الاعتماد فقط على التمويل المتحصل عليه عن طريق تصدير الموارد الطبيعية كونه مرتبط بتقلبات السوق بين العرض والطلب عليه فالتنمية الحقيقية تقتضي إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس علمية تؤدي إلى تصفية مظاهر التخلف الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية، واستعادة التوازنات الاقتصادية.

إن التنمية بالمعنى الشامل لا بد أن تؤسس على الاعتماد على النفس وعلى الموارد الذاتية، وعلى البشر قبل كل شيء، وبدون مشاركتهم الإيجابية في تحديد أهدافها ومشروعاتها، واقتسام عوائدها بدون الارتقاء المستمر بالمستوى العلمي والفني والصحي لكل المواطنين يصعب حقاً الاعتماد على الذات وهذا لا يعني الانغلاق والاستغناء عن التبادل الخارجي، و لكنه يفترض أن يكون هذا التبادل متكافئاً. إن لكل بلد أوضاعه الخاصة التي تستوجب خلق نموذج تنمية خاص به يلائمه ويساعده على التطور⁶. فالتنمية الحقيقية هي التنمية الذاتية.

➤ الاستثمار في التنمية البشرية:

لقد تطور مفهوم التنمية البشرية و بدأ ينظر للبشر كغاية ومحور التنمية في نفس الوقت، تعمل على تحقيق طموحاتهم، وهي توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس، وبذلك تحولت نظرة التنمية للإنسان من كونه مجرد مورد أو رأسمال إلى هدف يسعى لتغذية بذاته⁷، ولذلك يجب معرفة حاجاته وتلبيتها عن طريق التنمية.

فهي وسيلة لبناء الإنسان، باعتباره عصبها ومركز اهتمامها وهدفها الأساسي، فهي تهدف إلى تطوير كفاءته وتدعيم اعتماده على نفسه وإطلاق قدراته على العمل ويقدر نموذج التنمية البشرية الحياة في حد ذاتها فهو لا يقدر حياة مجرد أن الناس يمكنهم إنتاج سلع مادية مهما كان ذلك أمرا هاما، فالتنمية تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى درجة، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف⁸، على أساس مشاركتهم النشطة والحررة والمهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة منها⁹.

ويتأكد دور التنمية البشرية في عملية التنمية من خلال ارتباط التنمية بالعلم والتعليم، فميدان التعليم غدا من بين ميادين الخدمات العامة التي تعتبر ذات الأثر الفعال والهام في التنمية باعتباره الطريق الذي تتدفق فيه وتخرج منه القوة العاملة في مختلف مستوياتها من الدراية والخبرة والمهارة للتعليم أصبح اليوم من أهم متطلبات التنمية الشاملة، وأحد أبرز العوامل الحاسمة في نجاح المشاريع التنموية، ويقوم قطاع التعليم بدور أساسي في الاقتصاد الوطني باعتباره صناعة المستقبل، فهو ينتج الموارد البشرية التي تعد من أهم عوامل الإنتاج في الدور الاقتصادية¹⁰.

والتعليم كحق إنساني أساسي يهدف إلى تحسين وضع البشر و يجب أن يعتبر الإنفاق على التعليم استثمارا إنتاجيا وليس مجرد إشباع لطلب استهلاكي، لذلك نجد أن التعليم يسهم في ترقية القدرات البشرية وينهض بالتفكير في اتجاهات الايجابية¹¹، فالمنتجع لتاريخ التقدم البشري يرى أن الدول المتقدمة قفزت قفزة أشبه بالطفرة في مجال العلوم الأساسية فأحدثت أثرا تكنولوجيا في المجالات الإنسانية و الاجتماعية و العلمية حيث حسنت مستوى المعيشة البشرية. فالتقدم الذي وصلت إليه الدول لم يأت من فراغ وإن ما يميز الدول المتقدمة من غيرها من الدول النامية أنها أدركت وفي مراحل مبكرة أهمية البحث العلمي وأهمية توظيف ما ينتج منه من معرفة منظمة في إنتاج التكنولوجيا التي كان لها الأثر الكبير في تحقيق تنمية المجتمعات.¹² إن تنمية الموارد البشرية بالتعليم و التدريب عنصر مهم في التعامل مع تحديات العولمة واستثمار إمكاناتها وإيجابياتها وتفادي سلبياتها.¹³

➤ تطبيق مبادئ الحكم الرشيد:

أظهرت الأدبيات المعاصرة اهتمامات متنامية بحوكمة الشركات، لارتباطها بتحسين الأداء الاستراتيجي و القيمة السوقية للشركات و دعمها للإبداع والاستثمار طويل الأجل في رأسمال البشري و المادي وتحقيق التنمية.

فالحاكمية أو الحكم الرشيد عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للإفراد والجماعات تحقيق مصالحها.¹⁴

فالتنمية ليس مجرد عملية تمويل وتوفير موارد المالية للاستثمار، وإنما هناك جوانب مؤسسية و سياسات لذلك فإن نجاح جهود التنمية تتوقف إلى حد كبير على مدى رشادة السياسات المناسبة لتحقيق التنمية.

وتؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل. تشمل الحضرة و الريف و جميع الطبقات الاجتماعية و الفئات بما فيها المرأة والرجل ، مع مراعاة مصالح الأجيال الحالية و الأجيال اللاحقة.

➤ استقرار المنظومة القانونية:

يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسات الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة النواحي، إن الأوضاع التشريعية أحد أهم عناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، لذلك إنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة تصبح تهيئة البيئة القانونية مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل ، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل.

فالقرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية وعليه فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي فوجود قوانين واضحة للملكية و الحقوق، يعترف فيها بالحقوق وينظم حدودها وضوابطها أمر لا غنى عنه في أي قرار استثماري، كما أن تطوير المنظومة القانونية بطريقة

تسمح بمرونة إجراءات الإدارية بعيدا عن البيروقراطية إضافة إلى إصلاح القانون الضرائب يعطي للمستثمر دافعا من أجل الاستثمار و بالتالي انتعاش الاقتصاد و تطوره.

ثالثا: الانتقال من اقتصاد مبني على الموارد إلى اقتصاد متوازن متنوع المصادر:

مازالت الدول النامية تعاني من العجز في التراكم الرأسمالي اللازم للاستثمار من أجل التنمية، و ذلك لضعف قطاع الرأسمالي الخاص، مما يجعل من تدخل الدولة أمرا حتميا للتنمية، فنحن اليوم نقف أمام بلدان تتسم بغناها في الموارد الطبيعية و لكنها تعمل على تمويل التنمية من خلال مداخيل عائداتها من تصديرها للموارد الطبيعية وذلك لعدم قدرتها على خلق مصادر تمويل محلية من خلال:

➤ الاهتمام و الاعتماد على القطاع الخاص المحلي:

إن التنمية المتوازنة نسبيا هي التي تقوم على أساس المشاركة الفعالة والحيوية للقطاعين العام والخاص في مجال التنمية القومية الشاملة و تفترض مثل هذه السياسات وجود ضرورة للمشاركة و تواجد بينهما من أجل بلوغ الأهداف و الطموحات التنموية الشاملة للقطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية و من ثم في رفع معدلات النمو والحد من الفقر، وعلى هذا الأساس فإن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن تركز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي¹⁵.

يعد القطاع الخاص في بعض الأحيان أكفأ من الحكومة في إدارة النشاط الاقتصادي كون الإدارة التي لا تستنزف الفاضل، وتحوله إلى عجزٍ دائم و مستمر؛ ويكون القطاع الخاص أقدر من الحكومة على تحفيز العمال، وإيجاد الدافع لديهم على زيادة الإنتاج، وتطوير وتنمية أداؤهم.

لفنظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانية كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، كما أن كفاءة و إنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية و إنتاجية استثمارات القطاع العام فوجود القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصر أساسيا في النمو الاقتصادي المستدام.

➤ تطوير القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثيره هو بالتغيرات التي تحصل في تلك القطاعات¹⁶. و قد

تم استخدام القطاع الزراعي في عدد من البلدان التي أصبحت اليوم صناعية كوسيلة لتمويل الصناعة، سيما وأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام وخاصة في بداية مرحلة التنمية فيها تحصل الزراعة على جانب كبير من الجهود الإنمائية، دون أن تتحمل نصيباً ملائماً من الأعباء المالية لهذا ومهما كانت الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحض القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة حيث يمكن لهذا القطاع من أن يسهم بنصيب كبير في زيادة الإيرادات العامة لأغراض التنمية حيث تساهم الصادرات الزراعية في الاستقلال الغذائي الذي يؤدي إلى تخفيض نفقات الاستيراد مما يسمح بتحويل الأموال إلى مشاريع تنموية .

➤ ترقية المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم كرافد للاستثمار و التطوير:

تحتل قضية المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم أهمية كبرى خصوصاً في الدول النامية ، لما لها من دور محوري في التنمية في هذه الدول، و تتجسد أهميتها بدرجة أساسية في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة و تكلفة رأسمالية قليلة ، و بالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة و تساهم في زيادة الدخل و تنويعه و يمثل مصطلح المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في مشروعات صغيرة يستخدم عدد معيناً من العمال وهي تتميز بانخفاض العمالة و انخفاض أجور العمال مقارنة مع المؤسسات الكبرى إلى جانب سهولة إنشائها و قدرتها على الانتشار و اعتمادها على الخامات المحلية و إمكانية انتشارها جغرافياً.

و بالرغم من أن المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم تحظى باهتمام و رعاية الدول المتقدمة و النامية على حد سواء فإن منطلق الاهتمام و سببه يختلفان في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية. فالدول المتقدمة أدركت أهمية المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم من جهة أنها تغذي المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسطية أما الدول النامية فكان اهتمامها من منطلق من إجراءات الإصلاح الاقتصادي و تقليص دور الدولة في استثمار وضعف قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل و تشير بعض إحصائيات أن المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم تمثل 90% من إجمالي الشركات في معظم الاقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين 50-60% من إجمالي فرص العمل.¹⁷

➤ تطوير القطاع السياحي:

و تحتل صناعة السياحة موقفاً مهماً في اقتصاديات العديد من الدول وذلك لأهمية دوره في اقتصاديات الدول، وقد برزت الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة بعد أن أصبح هذا القطاع و خصوصاً خلال النصف

الثاني من القرن العشرين أحد المكونات الهامة في الهيكل الاقتصادي في كثير من دول العالم. تعود أسباب الاهتمام بقطاع السياحة في مختلف الدول للآثار الإيجابية على عدد من المتغيرات الاقتصادية كإجمالي الناتج المحلي، ميزان المدفوعات، التوظيف، العمالة الميزانية العامة وتنمية المناطق الريفية ومورد مهما لتحريك التنمية لما توفره من عملة صعبة و توفير مناصب عمل و انتعاش السياحة يعني انتعاش الاقتصاد وزيادة موارده، لهذا يجب

توعية المجتمع بأهمية السياحة كصناعة مستقبلية تستوجب تنشيطها و تنميتها باعتبارها أحد المحركات الهامة للتنمية الشاملة إذ تعمل السياحة على زيادة الدخل القومي وتوفير احتياجات الدول من النقد الأجنبي كما تساهم في تنوع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للداخل.

➤ تفعيل المنظومة المالية و مصرفية :

يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لتطور اقتصادي واجتماعي لأية دولة، حيث يساهم في خلق مناخ مناسب للتنمية وتطوير اقتصاديات الدول، وذلك بمنح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها، والاستثمارات في مختلف الأنشطة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية المملوكة للدولة والقطاع الخاص، من مشاريع صناعية وتجارية و زراعية وخدمية مما يساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، غير أن إمكانية المصارف في لعب الدور المرسوم لها في مساندة التنمية يعتمد على المناخ الاقتصادي السائدة في البلد.

أما عن أهمية السوق المالي في التنمية فننظر إلى مفهومها باعتبارها المكان الذي يتلاقى فيه المستثمرون والبائعون خلال ساعات معينة من النهار للتعامل بالأوراق المالية (أسهم وسندات)، وأنها همزة وصل بين مجموعات الأعوان الاقتصاديين التي تملك فوائض ادخارية و موارد قابلة للتوظيف و مجموعة أخرى تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها الاستثمارية، فان أهميتها لا تقل عن أهمية المصارف في تمويل التنمية، حيث تظهر أهمية السوق من خلال وظائفها الاقتصادية التي لها ارتباط كبير بكفاءة أداء الاقتصاد ككل، فالسوقي المالي تعمل على خلق نوع من التقارب بين مختلف القطاعات التي تقوم بالاستثمار الحقيقي وتكوين رأس المال و القطاعات التي تخلق الادخار كما تسمح بتعزيز منظومة التمويل بالسماح للأعوان الذين هم في حاجة إلى التمويل بطلب القروض المباشرة من الأعوان الذين لهم القدرة على

التمويل . وبهذا تكون الأسواق المالية إلى جانب المؤسسات المالية في قلب دائرة التمويل الاقتصادي و الظواهر النقدية منه في قلب التقدم الاقتصادي،

إن تكامل أسواق الأوراق المالية مع الجهاز المصرفي يرتبط بكونهما يقدمان أنواعا مختلفة، ولكن متكاملة من الخدمات المالية فالأسواق توفر فرصا لمقايسة المخاطر وتعزيز السيولة، في حين تركز المصارف على إقامة علاقات وطيدة مع الشركات على المدى الطويل، بهدف الحصول على معلومات عن إدارتها وتعزيز الرقابة عليها. ومنه فإن التمويل المصرفي والسوقي يرتبطان وموقف المشروعات منهما، ومدى استفادتها أو اعتمادها على أي منهما، بمدى تطور مؤسساتها وأسبقيتها أي منهما على الآخر تاريخيا.

الخاتمة:

وفي ختام الدراسة يمكن اعتبار أن التنمية مطلب قديم متجدد وهي عملية متشابكة و معقدة لما لها من أبعاد اقتصادية و سياسية وعلى شموليتها، فإن التنمية يجب ألا تختزل إلى بعد واحد تنجم عنه الاختلال في البناء الاجتماعي وتصبح معه بذلك عملية غير مجدية بل وحتى معرقة. إن الحق في التنمية وباقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تعد أبدا عملا خيريا أو منحا تقدم للمواطنين، بل إنها حقوق إنسان أساسية تستوجب النضال الفاعل والمؤثر لضمان الحماية القانونية لها ولاحترامها وتعزيزها في المجتمع، ومنه فإن التنمية المستقلة تستوجب أولا تحديد المتغيرات التي تعمد عليها الدولة، فالتنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا اعتمدنا في تحقيقها على الموارد الذاتية دون الاعتماد فقط على التمويل الذي نتحصل عليه عن طريق التصدير كونه مرتبط بتقلبات السوق بين العرض و الطلب عليه. إضافة إلى ذلك فإن تطوير الرأسمال البشري والاستثمار في التنمية البشرية يعد أحد المفاتيح السياسية والاعتماد على تكوين النوعي و ليس الكمي للفردالتعليم و التدريب ذو نوعية الجيدة و المستوى العالي ، ضمن نظام متطور لتنمية الموارد البشرية، عامل مهم في حفز الأفراد والمؤسسات على الإبداع واستثمار تقنيات والاتصال بمصادر المعرفة.

إن التنمية المقتصرة على توظيف الموارد المتأتية من الموارد الطبيعية بطريقة غير مدروسة دون استعمال تلك الموارد في تنمية فعالة مدروسة من أجل الوصول في النهاية إلى تنوع مصادر التمويل ومن ثم تنوع الاقتصاد لذلك و من أجل تطوير نظام تمويل التنمية بعيدا عن مداخل المحروقات يجب :

- التخطيط الواعي و المنظم و المدروس للتنمية بما في ذلك التحديد الواضح و الدقيق و العملي

للأهداف و الوسائل و الفرص و المحددات و الافتراضات؛

- إعطاء دفعة قوية للإصلاحات من خلال وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وتوفير الضمانات القانونية والإدارية لقيام القطاع الخاص بدوره في النشاط الاقتصادي و تفادي القيام بقرارات وليدة الموقف ؛
- وضع خطة واضحة لبرامج الاستثمار وتوفير الظروف الملائمة للمنافسة ومنع الاحتكار ؛
- الاهتمام بتنوع الاقتصاد ومصادر التمويل المحلي من خلال الاهتمام أكثر بالقطاعات المنتجة للثروة كالقطاع الزراعي، قطاع النسيج؛
- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حجم و مرافقتها ؛
- الاهتمام برأسمال البشري باعتباره أحد عوامل قيام التنمية وإنجاحها وذلك بتوفير تكوين يتماشى و احتياجات سوق العمل ؛ والاهتمام بالبحث العلمي و تطوير التعليم العالي ؛
- الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة .

قائمة المراجع المستعملة

- ¹ بطرس بطرس غالي. خطط للسلام و التنمية و الديمقراطية. بيروت لبنان. دار النهار. 2003. ص 150
- ² انونر البطيخي و آخرون. أسس التحديث و التنمية العربية في زمن العولمة. عمان الأردن. مؤسسة عبد الحميد شومان. 2009. ص 27
- ³ علي ماهر ابو المعاطي . الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، معالجة محلية و دولية لقضايا التنمية. القاهرة مصر. المكتب الجامعي الحديث. 2012. ص 28
- ⁴ نائل عبد الحافظ العواملة. إدارة التنمية، الأسس، النظريات، التطبيقات العملية. عمان الأردن. دار الزهران للنشر و التوزيع. 2009 ص 38
- ⁵ محمد حسن دخيل. إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة. بيروت لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية. 2009. ص 19
- ⁶ مصطفى عبد الله الكفري. عولمة الاقتصاد و التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية. بيروت لبنان. منشورات اتحاد الكتاب العربي. سلسلة دراسات. 2008. ص 16
- ⁷ إبراهيم مطاوع. التنمية البشرية بالتعليم و التعلم في الوطن العربي. لاهة مصر. دار الفكر العربي. ط 1. 2002. ص 25
- ⁸ محمد حسن دخيل. مرجع سبق ذكره . ص 26
- ⁹ انونر البطيخي و آخرون. مرجع سبق ذكره . ص 33
- ¹⁰ محمد حسن دخيل. مرجع سبق ذكره . ص 290/289
- ¹¹ نفس المرجع. ص 290/289
- ¹² انونر البطيخي و آخرون. مرجع سبق ذكره . ص 25/24
- ¹³ منذر واصف المصري. العولمة و تنمية الموارد البشرية. ابوظبي . مركز الإمارات و البحوث الإستراتيجية . ط 1. 2004. ص 34/33
- ¹⁴ حاكمي بوحفص . الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . العدد 7 . 2009 . ص 8
- ¹⁵ عبد الرزاق مولاي لخصر. شعيب بونوة . دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر. مجلة الباحث . العدد 7 . 2010. ص 142
- ¹⁶ علي باشي . القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح . مجلة الباحث . العدد 2 . 2003. ص 108
- ¹⁷ حسين عبد المطلب الاسرج . دور المشروعات صغيرة و المتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية. أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. ط 1 . 2009. ص 11/10.